



العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات الجزائري

دراسة اقتصادية قياسية للفترة الممتدة ما بين (1990.2020)

*Dynamic relationship between exchange rate and balance of payments in
Algeria Econometric study from 1990 to 2020*

ط. د. لباح حميد *	منصوري عبد الكريم
مخبر البحث إدارة وتقييم أداء المؤسسات - إتمام؛ جامعة مولاي الطاهر - سعيدة (الجزائر)	مخبر البحث مناجمت الافراد والمنظمات؛ جامعة مولاي الطاهر - سعيدة (الجزائر)
hamid.lebah@univ-saida.dz	dr.abdelk@gmail.com

تاريخ القبول: 2022/02/19

تاريخ الاستلام: 2021/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز شكل العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف الرسمي و ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (1990- 2020) حيث قمنا بتسليط الضوء على تطور سعر صرف الدينار الجزائري و كذا الرصيد الكلي لميزان المدفوعات و ذلك باستخدام المنهج القياسي و بالتحديد نموذج اشعة الانحدار الذاتي (VAR) ، دراسة السببية ، تحليل التباين و دوال الاستجابة الدفعية و قد أظهرت النتائج بعد التحليل أن درجة العلاقة الديناميكية بين المتغيرين كانت ضعيفة نتيجة للتقييم الخاطئ لسعر الصرف و التأثير القوي لأسعار النفط على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات ، وهو ما توضحه نتائج تحليل التباين بأن التغيرات في أسعار الصرف لا تؤثر في تحسن الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في المدى القصير و انما تؤثر في المدى الطويل ، على عكس اسعار النفط التي ساهمت في استقرار ميزان المدفوعات في الامد المتوسط ، ضف الى ذلك تعرض الاقتصاد الجزائري لجملة من الازمات و الصدمات أثرت على التوازنات الاقتصادية الكلية نظرا لطابع الاقتصاد الريعي للبلد على غرار جائحة كورونا و تقلب اسعار النفط في السوق العالمية.

كلمات مفتاحية: ديناميكية سعر الصرف، ميزان المدفوعات الجزائري، اسعار النفط، VAR، دوال الاستجابة الدفعية .

تصنيف JEL : F31 , F32 , C30 , C52, C53

* المؤلف المرسل.

العنوان: العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات الجزائري دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1990_2020)

المؤلف (ين): لباح حميد / منصوري عبد الكريم

ABSTRACT :

This study aims to reveal the dynamic relationship between Algeria's official exchange rate and the balance of payments from 1990 to 2020. Using econometric methods, VAR Vector autoregressive model, we focus on the evolution of Algerian Dinar exchange rate and total balance of payments. Through VAR, Granger causality test, analysis of variance and impulse response function analysis, the results show that due to the wrong estimation of exchange rate and exchange rate changes The results of variance analysis show that exchange rate changes have no impact on the improvement of the general balance of payments in the short term, but have a certain impact on the improvement of the general balance of payments. Unlike oil prices, which contribute to the medium-term stability of the balance of payments, Algeria's economy has experienced a series of crises and shocks, which have affected Algeria's macroeconomic balance The nature of a country's Rent-seeking economy is similar to the Corona Virus pandemic and the fluctuation of oil prices in the global market.

Keywords:

Dynamic exchange rate; balance of payments; oil price; VAR; impulse response function.

JEL Classification: **F31 , F32 , C30 ,C52 , C53.**

مقدمة:

لا شك أن سياسة سعر الصرف تعتبر من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية لكونها تمثل آلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الاختلالات و الصدمات إن على المستوى الداخلي أو الدولي, فقد كرست العلاقات النقدية و المالية الدولية حتمية وجود نظام للمعاملات النقدية الدولية ، و احتل بذلك سعر الصرف مكانة الاهتمام من قبل الاقتصاديين لكونه يضمن نسبيا استقرار النظام النقدي الدولي، و تختلف درجة تأثير سياسة سعر الصرف في الاقتصاد على مدى استقرار السعر الأمثل و الذي يتوقف على شكل نظام الصرف القائم سواء أنظمة التعويم أو أنظمة التثبيت.

و قد ازداد الاهتمام بنظرية أسعار الصرف بعد انهيار نظام بريتون وودز عام 1971 ، و اتجهت الأنظار إلى تبني أنظمة صرف أكثر مرونة من ذي قبل ، و منذ ذلك الحين و البحث قائم عن نظام صرف ملائم للنمو ، و الاستقرار الاقتصادي هو محور الجدل الاقتصادي الحديث و قد فسر جمهور الاقتصاديين التقلبات التي عرفت أسعار الصرف



إلى ظروف و عوامل مختلفة تحدد و تؤثر على استقرار أسعار الصرف سواء في الأجل الطويل على غرار التضخم أو في الأجل القصير مثل تدفق رأس المال ، وقد اثبت التحليل الاقتصادي الساكن لأسعار الصرف محدوديته لكونه يصف حالات التوازن بدون شرح اي اتجاه يأخذ الاقتصاد في انتقاله من حالة إلى أخرى ، الا انه ساهم في التأسيس لنماذج ديناميكية التي تظهر أثر الزمن على العلاقة التي تربط سعر الصرف بمتغيرات الاقتصاد الكلي عامة و ميزان المدفوعات خاصة ، كما يعكس هذا الاخير القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب و عرض العملات الاجنبية و يبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل و التعامل مع العالم الخارجي ، فوجود عجز في ميزان مدفوعات دولة ما يعني أن المعروض من عملتها أكبر من الطلب عليه ، مما يؤدي الى انخفاض سعر صرفها مقابل العملات الرائدة الاخرى و يجعل من أسعار السلع و الخدمات المنتجة محليا أقل مقارنة مع أسعار تلك السلع و الخدمات في دول العالم الاخرى ، و في نفس الوقت تصبح أسعار السلع الأجنبية مرتفعة مما يؤدي الى زيادة صادرات و انخفاض الواردات و بالتالي التخلص من العجز في ميزان المدفوعات.

ولعل من الاسباب الرئيسية لحدوث هذا الخلل (العجز) يرجع أساسا الى التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية و عليه تعتبر سياسة تخفيض العملة كأداة رئيسية لتصحيح الاختلال و إعادة التوازن لميزان المدفوعات و الجزائر باعتبارها دولة تعتمد على النفط كمصدر وحيد للإيرادات شهدت أزمات ناتجة عن تقلبات أسعار المحروقات، ما دفعها لتبني إصلاحات لإعادة الاستقرار للاقتصاد الوطني من خلال ايلاء أهمية لمؤشر سعر الصرف المنتهج، ومن هنا تبرز الاشكالية البحثية التالية:

✓ ما هو أثر ديناميكية سعر الصرف الدينار الجزائري على استدامة توازن ميزان المدفوعات الجزائري؟

ولمحاولة الاجابة عن الاشكالية اقترحنا الفرضيات الآتية:

✚ توجد علاقة سببية بين ديناميكية سعر الصرف والرصيد الكلي لميزان المدفوعات في الاجل القصير.

✚ هناك علاقة طردية بين اسعار المحروقات والرصيد الكلي لميزان المدفوعات في المدى الطويل.

✚ توجد علاقة عكسية بين المتغير الوهمي للالزمة المالية العالمية المتكررة والرصيد الكلي لميزان المدفوعات في

المدى القصير.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في بيان اتجاه العلاقة الديناميكية من سعر الصرف الى ميزان المدفوعات أو من ميزان المدفوعات الى سعر الصرف أو ستكون العلاقة من اتجاهين وفي نفس الوقت.

أهداف البحث:

تهدف الورقة البحثية إلى عرض بعض الدراسات السابقة في الموضوع وإبراز أهم نتائجها، وإظهار تطور كل من سعر الصرف ورصيد الكلي لميزان المدفوعات في الجزائر، وقد غطت الفترة الزمنية من سنة 1990 إلى سنة 2020، وبعد التقييم والتشخيص بتحليل اثر ديناميكية سعر الصرف على وضعية الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري.

منهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم التطرق إلى بعض أدبيات الدراسة ووصف لمعطيات الدراسة والمنهج التحليلي في تحليلها باستخدام أدوات التحليل الإحصائي التي تساعد الباحثين في تحليل النتائج وكذلك على المنهج القياسي " الكمي "، لدراسة العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.

محاور الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

أولاً: عرض بعض الدراسات السابقة.

ثانياً: دراسة تحليلية للعلاقة الديناميكية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر

ثالثاً: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة القياسية للعلاقة الديناميكية لسعر الصرف على ميزان المدفوعات.

1 — أدبيات الدراسة: اعتمدنا في الدراسات السابقة على بعض المقالات العلمية نشرت في السنوات الاخيرة والتي تعددت وجهات دراستها، حيث استقننا من هذه الدراسات في كلتا الجانبين، النظري والتطبيقي، وفيما يخص الجانب التطبيقي تناولت العلاقة الديناميكية لسعر الصرف على ميزان المدفوعات.

1 - 1 ومن الدراسات التي تناولت علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات:



أ- دراسة عبود عبد المجيد (2017) بعنوان: "أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري - دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1990 - 2015"، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر من خلال معطيات سنوية الفترة (1990 - 2015) وذلك باستخدام المنهج القياسي وبالتحديد نماذج أشعة الانحدار الذاتي، تحليل التباين -ودوال الاستجابة لرد الفعل، واعتمدت الدراسة على متغيرين هما سعر الصرف الرسمي وأسعار النفط في تفسير كل من رصيد الميزان التجاري و الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، بينما اعتمدت على متغيري سعر الصرف وخدمة المديونية الخارجية في تفسير تحركات رصيد حساب رأس المال، وتوصلت إلى نتيجة مفادها عدم وجود تأثير يذكر لتغيرات سعر الصرف على رصيد حساب رأس المال، وبينت نتائج تحليل التباين أن مساهمة سعر الصرف متوسطة في تفسير خطأ التنبؤ برصيد الميزان التجاري والرصيد الكلي، عكس متغير أسعار النفط الذي له قدرة تنبؤية كبيرة في تفسير ذلك ومساهمة أكبر في استقرار ميزان المدفوعات، وهذا راجع لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي. (المجيد، 2017)

ب- دراسة فاطمة قسول (2017) بعنوان: "تطور نظرية تحديد سعر الصرف الحقيقي على المدى الطويل و المتوسط و القصير، تناولت الورقة البحثية النظريات الرئيسية المفسرة للتغيرات التي يتعرض لها سعر الصرف على المدى الطويل، المتوسط و القصير و تم التطرق في الجزء الأول لمحددات سعر الصرف طويل الاجل من خلال نظريتي (نظرية تعادل القوة الشرائية و نظرية ميزان المدفوعات، في حين تناول الجزء الثاني لمحددات سعر الصرف في الاجلين القصير و المتوسط من خلال نظرية تعادل سعر الفائدة المغطاة و الغير مغطاة ثم نظرية توازن المحافظ المالية.) (قسول، 2017)

ت- دراسة صرامة عبد الوحيد، بعلول نوفل (2018) بعنوان "قياس العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات دراسة حالة مجموعة من الدول العربية الفترة 2000-2016 نموذج بانل (الانحدار التجميعي):

تهدف هذه الدراسة الى ابراز تأثير أنظمة سعر الصرف على ميزان المدفوعات لمجموعة من الدول العربية، وتم الاعتماد على الأسلوب بيانات السلاسل الزمنية المجموعة Panel Data، وصياغة نموذج قياسي يعبر عن العلاقة السببية الارتباطية بين متغيرات الدراسة، واعتمدت الدراسة على المتغيرات المستقلة المتمثلة في سعر الصرف

(EXCH)، الناتج المحلي الإجمالي GDP، الانفاق الحكومي GOVR، معدل التضخم INFR، إضافة الى أسعار البترول PP، في تفسير المتغير التابع ميزان المدفوعات BP.

وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج مفادها وجود تأثير لسعر الصرف على ميزان المدفوعات وبالتالي شكل العلاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، ووجود نقاط متشابهة ومشاركة بين موازين المدفوعات للدول محل الدراسة، وتحديدًا تأثير أسعار النفط على موازين المدفوعات لتلك الدول. (صرامة عبد الوحيد، بعلول نوفل، 2018)

ث- دراسة علي أحمد درج دليمي، فيصل غازي فيصل الدليمي (2019) بعنوان العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي: دراسة قياسية، حيث اظهرت نتائج اختبارات العلاقة الديناميكية بين سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي اتجاه الدولار الامريكي والميزان التجاري العراقي، احتواء السلاسل الزمنية للمتغيرين على جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة عبر الزمن بالمستوى العام، لتصبح مستقرة عند مستوى الفروق الاولى حسب اختباري DF و PP. وتبين ما يلي:

✓ السلاسل الزمنية للمتغيرين متكاملة من الدرجة الاولى.

✓ وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي حسب اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون (الاثر TRACE والقيمة العظمى MAX).

✓ حسب نتائج اختبار غرانجر للسببية توجد هناك علاقة سببية من اتجاهين، الاولى من سعر الصرف الى الميزان التجاري العراقي، والثانية من الميزان التجاري الى سعر الصرف. (علي احمد درج الدليمي، 2019)

ج- دراسة قهوجي مليكة، كيديش محمد (2021) تحت عنوان "أثر سعر الصرف ومعدل الفائدة على ميزان المدفوعات في الجزائر - نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL للفترة الممتدة ما بين 1990 و2019".

تهدف الدراسة الى تحليل تأثير سعر الصرف ومعدل الفائدة على ميزان المدفوعات. وقد تم استخدام نموذج ARDL في تفسير بين متغيرات الدراسة التي تتشكل من المتغير التابع ميزان المدفوعات BP، والمتغيرات المستقلة سعر



الصرف EXCH، أسعار الفائدة IR. وتوصلت نتائج الدراسة الى تأثير سلبي لسعر الصرف على ميزان المدفوعات في الأجل الطويل، وضعف العلاقة بين سعر الفائدة وميزان المدفوعات. (قهواجي مليكة، مكيديش محمد ، 2021)

د- دراسة طوير أمال، مختاري عبد الجبار (2021) بعنوان " أثر سعر الفائدة، معدل التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر- نموذج ARDL للفترة 1980-2018".

تهدف الدراسة الى معرفة مدى تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية من بينها سعر الصرف، معدل الفائدة ومعدل التضخم على ميزان المدفوعات الجزائري، وتم استخدام نموذج ARDL في تفسير العلاقة بين متغيرات هذه الدراسة. وقد توصلت النتائج الى وجود علاقة عكسية توازنية طويلة الأجل بين سعر الفائدة ومعدل التضخم على ميزان المدفوعات الجزائري.

وأيضاً علاقة طردية قصيرة الاجل بين سعر الصرف وميزان المدفوعات. (طوير امال، مختاري عبد الجبار، 2021)

ك- دراسة FATHIMA THAHARA، FATHIMA RINOSHA، FATHIMA SHIFANIYA، (2021) تحت

عنوان " The Relationship between Exchange Rate and Trade Balance: Empirical Evidence from Sri Lanka

هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري، وقد تم استخدام هذا الأخير كمتغير تابع، فيما ان المتغيرات المستقلة فقد تمثلت في سعر الصرف، الناتج الداخلي الخام، التضخم. وقد استخدم اختبار ADF من اجل دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للبيانات، كما تم توظيف نموذج ARDL من اجل معرفة شكل العلاقة طويلة كانت او قصيرة بين المتغيرات، وتم استخدام نموذج ECM و Granger للسببية من أجل تحليل بيانات الدراسة خلال الفترة 1977-2019.

وتوصلت نتائج الدراسة الى أن معدل التضخم يؤثر بشكل إيجابي على الميزان التجاري في المدى القصير، بينما المتغيرين سعر الصرف والناتج الداخلي الخام فقد كان لهما تأثير عكسي على الميزان التجاري في المدى الطويل (FATHIMA

THAHARA, FATHIMA RINOSHA, FATHIMA SHIFANIYA (2021)

1-2 التعليق على الدراسات السابقة

لقد تعرضت الدراسات السابقة الى تحليل اثر العلاقة بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وميزان المدفوعات خلال فترات زمنية وأماكن مختلفة وباستخدام نماذج قياسية متنوعة.

وقد ركزت معظم هذه الدراسات على اثر متغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات ومن بين هذه الدراسات (المجيد، 2017)، (صرارمة عبد الوحيد، بطول نوفل، 2018)، (قهواجي مليكة، مكيديش محمد ، 2021)، (طوير امال، مختاري عبد الجبار، 2021)

في حين كانت بعض الدراسات قد عالجت أثر سعر الصرف على الميزان التجاري مثل (علي احمد درج الدليمي، 2019)، (FATHIMA THAHARA, FATHIMA RINOSHA, FATHIMA SHIFANIYA, 2021).

ومن خلال تحليلنا ودراستنا للدراسات السابقة تبين لنا النقاط التالية:

- التأثير القوي لأسعار النفط على ميزان المدفوعات.
- التأثير النسبي والمتباين لمتغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات وبالأخص أسعار الصرف.
- معظم الدراسات قد استخدمت النموذج القياسي ARDL.

1-3 -إن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة فيما يلي:

- دراسة (المجيد، 2017)

- تم استخدام نفس النموذج القياسي VAR.
- دراسة حالة الجزائر.
- دراسة أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات.
- تطابق النتائج فيما يخص أثر أسعار البترول على ميزان المدفوعات.

- دراسة (قسول، 2017)

- دراسة ديناميكية سعر الصرف على المدى القصير والطويل.

- دراسة (علي احمد درج الدليمي، 2019)

- العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري.
- شكل العلاقة ذات الاتجاهين من سعر الصرف الى ميزان المدفوعات والعكس من ميزان المدفوعات الى سعر الصرف.

- دراسة (صرارمة عبد الوحيد، بعلول نوفل، 2018)

- قياس علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات.
- تأثير أسعار النفط على ميزان المدفوعات.

- دراسة (قهواجي مليكة، مكيديش محمد ، 2021)

- أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات.
- دراسة حالة الجزائر.
- فترة الدراسة متقاربة.

- دراسة (طوير امال، مختاري عبد الجبار، 2021)

- أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات.
- دراسة حالة الجزائر.

- دراسة (FATHIMA THAHARA, FATHIMA RINOSHA, FATHIMA SHIFANIYA, 2021)

- أثر سعر الصرف على الميزان التجاري.
- العلاقة الديناميكية لسعر الصرف.

1-4 تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فيما يلي:

- بالنسبة لدراستنا الحالية فقد تميزت باستخدامها للمتغير الوهمي والمتمثل في الأزمات المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الوطني، مع الإشارة لجائحة كورونا.

2- دراسة تحليلية للعلاقة الديناميكية بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات في الجزائر

1-2 تطور نظام سعر الصرف في الجزائر

تعددت نظم أسعار الصرف في الاقتصاد الوطني بمراحل بداية من سعر الصرف الثابت ثم الربط بسلة من العملات الى استخدام سعر الصرف المعوم المدار.

نظام سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة: (1962-1973): كان سعر الدينار الجزائري في هذه المرحلة لا زال تابع لمنطقة الفرنك الفرنسي وكانت العملة قابلة للتحويل ونظرا لهشاشة الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة نتيجة لخروج رؤوس الأموال الى الخارج ، اتخذت مجموعة من الإجراءات بداية من 1963 ، بتأميم البنوك و تأسيس البنك المركزي الجزائري في نهاية 1962 (Avoyo, 1993)، اين انضمت الجزائر الى صندوق النقد الدولي وتم انشاء العملة الوطنية -الدينار الجزائري في ابريل 1964 والذي تم تحديده وفق القاعدة التالية :

$$1FF=1DA =0,18 \text{ gram}$$

وظل سعر الدينار ثابت الى غابة 1969، حين خفضت السلطات الفرنسية قيمة الفرنك الفرنسي باتفاق مع FMI من FF4,93 الى FF5,55 مقابل الدولار الأمريكي بسبب احداث 1968 غير ان السلطات النقدية في الجزائر لم تتبع سياسية التخفيض واستمرت في تطبيق مخططاتها التنموية التي تتطلب استقرار في أسعار الصرف وبقيت العلاقة ثابتة $1DA=1,25FF$ (طارق، 2009، ص 20)

كان من شأن هذا الارتباط نتيجة التخفيض (انزلاق) المتواصل للفرنك الفرنسي ان اثر على الدينار الجزائري وبالتالي تم تخفيضه باستمرار مقابل اهم عملات الشركاء التجاريين، ومع انهيار نظام برتين وودز بإقرار تعويم العملات ، انتهجت الجزائر نضام جديد لتسعير الدينار الجزائري.

نظام الترجيح بسلة عملات (1974 - 1987):

حدد الدينار الجزائري على أساس سلة تشمل اربعة عشر 14 عملة من ضمنها الدولار الأمريكي و تم ترجيح محدد للعملات على أساس الوزن في التسديدات الخارجية وفق ما تظهر في ميزان المدفوعات.

مرحلة الإصلاح و تعديل الدينار (1987-2014) :

عقب ازمة البترول 1986 وتداعيتها الاقتصادية استوجب على الحكومة اجراء إصلاحات اقتصادية عميقة للانتقال نحو اقتصاد السوق، و اخذ موضوع استعادة الدينار لقيمه الحقيقية ضمن برامج الإصلاح، فتمت عملية تعديل سعر صرف الدينار وفقا لما يلي:



أ. **الانزلاق التدريجي:** هو اجراء يستهدف تخفيض قيمة الدينار بطريقة سلسلة نتيجة تأكل احتياطي الصرف في تلك المرحلة وازدياد تكلفة خدمة الدين الخارجي، واستغرقت العملية أربعة سنوات من 1987 الى 1991، حيث انتقل سعر صرف الدينار من 4,85 دج مقابل الدولار في نهاية 1987 الى 17,17 دج مقابل الدولار في نهاية مارس 1991 (راتول، 2006، ص 245).

ب. **نظام التثبيت:** ان جلسات التثبيت هي بمثابة مرحلة انتقالية للتخلص من نظام الربط بالعملات و الانتقال لنظام الصرف الحر، وتم انشائه في 10 يناير 1994 بهدف اصلاح المنظومة البنكية لتتماشى و واقع اقتصاد السوق (سومية، 2004)، ويعرف على انه نظام تسعير بالمزايدة من خلال جلسات يومية تجمع ممثلي البنوك التجارية تحت اشراف البنك المركزي و تحدد فيه أسعار العملات وفقا لقاعدة العرض و الطلب، أي ان سعر الصرف الناتج عن حصص التثبيت هو سعر صرف شبه حقيقي باليات السوق.

و كان الهدف من وراء تطبيق هذا النظام هو توحيد سوق الصرف الأجنبي من خلال تعزيز قابلية تحويل الدينار في اطار سعره الرسمي، و العمل على خفضه في السوق الموازي، و قد دام العمل به الى غاية نهاية سنة 1995، واستطاع من خلاله البنك المركزي تسعير صرف الدينار بدون تسجيل أي اضطرابات تماشيا و أهداف السياسة النقدية المسطرة و احتياطات الصرف الأجنبي.

ت- **سوق الصرف ما بين البنوك:** تأسس سوق الصرف ما بين البنوك بموجب اللائحة رقم 08/95 بتاريخ 1995/12/23 (راتول، مرجع سابق، 2006، صفحة 245)، وهو عبارة عن سوق صرف تتدخل فيه جميع البنوك بما فيها البنك المركزي و المؤسسات المالية من اجل عرض و طلب العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، و ينقسم سوق الصرف البنينة الى سوق صرف عاجل و سوق صرف اجل، و قد انطلق نشاطه رسميا بتاريخ 1996/02/01 معلنا عن تبني نظام التعويم المدار القائم على إعطاء قدر كبير من المرونة لا أسعار الصرف، مع احتمالية تدخل البنك المركزي في سوق الصرف بشكل غير مباشر من خلال بيع او شراء العملات الأجنبية لتفادي التقلبات الحادة في القيم الخارجية.

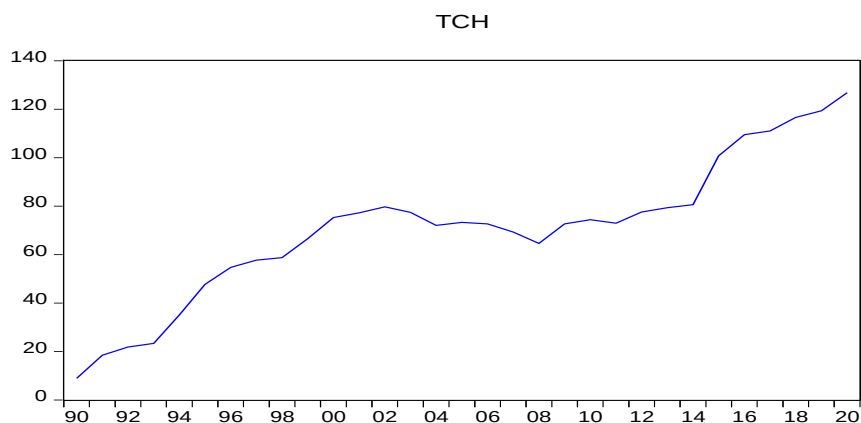
وقد عرف سعر صرف الدينار الرسمي ارتفاعا خلال الفترة 1995 – 1996 بأكثر من 20% (كمال، 2006)،

العنوان: العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات الجزائري دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1990-2020)

المؤلف (ين): لباح حميد / منصور عبد الكريم

وفي كانون الثاني 2003 قام البنك المركزي بتخفيض العملة بنسبة تتراوح ما بين 2٪ الى 5٪ للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازي لاسيما بعد اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف الموازي (Banque d'algerie, marche des change " reglement de la banque d'algerie N° 95 _ 08 du) PP1_ 2 , " 23 décembre 1995 , 1995), كما عرفت قيمة الدينار ارتفاعا سنة 2005, حيث وصل الى حوالي 28, 73 دج مقابل الدولار , ليعاود الانخفاض ابتداء من 2006 الى غاية 2008 حيث وصل الى حوالي 68,58 دج مقابل الدولار , بسبب الهزات الاقتصادية و المالية والتي كان لها الأثر الكبير على كمية الطلب على المواد الأولية و كذا انخفاض أسعار النفط , ولكن سرعان ما بدأ في التعافي في أواخر 2009 ليصل 73 دج مقابل الدولار سنة 2011 و لضمان استقرار الاقتصاد الكلي و حمايته من الصدمات المتتالية نتيجة انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية , كان لابد من اجراء خفض الدينار , حيث تراجعت قيمته من 80,58 دج مقابل الدولار في 2014 الى 100,69 دج مقابل الدولار في 2015 بمعدل انخفاض 25٪.

الشكل (1) : تطور سعر الصرف الجزائري للفترة (1990. 2020)



المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برنامج Eviews 9

2-2 تطور ميزان المدفوعات الجزائري (1990 - 2020):

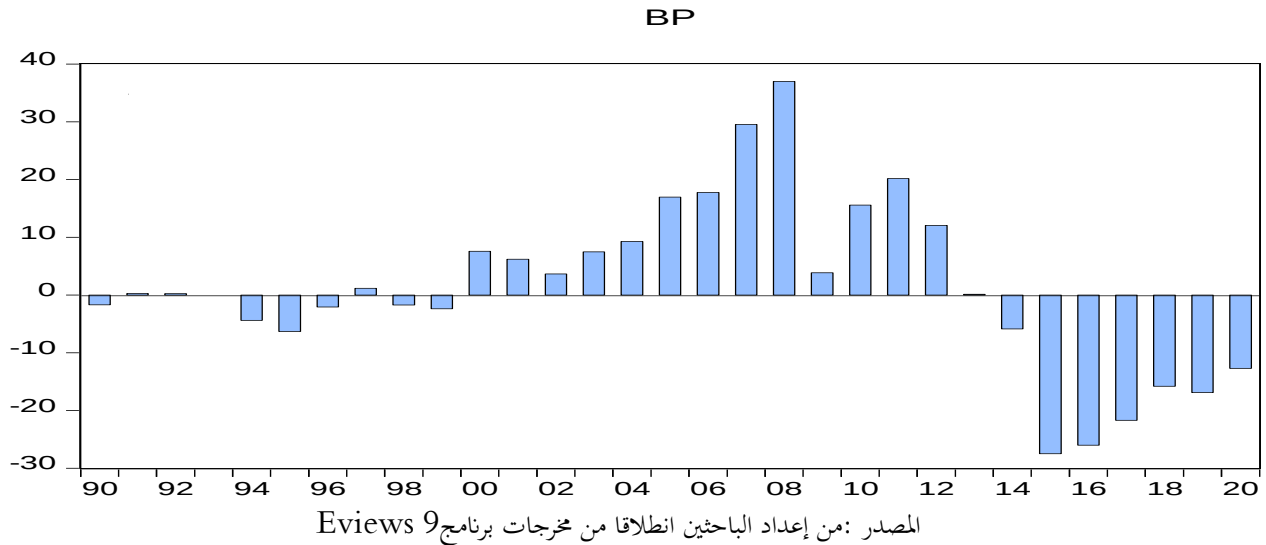


شهدت حقبة التسعينات من القرن الماضي انتقالا نوعيا للاقتصاد الوطني من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق ، من خلال إصلاحات عميقة للسياسة الاقتصادية الوطنية و بمرافقة كبرى الهيئات المالية الدولية على غرار صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ،و كانت جل الإصلاحات تهدف الى تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات و اعتماد اليات السوق و خلق ديناميكية اقتصادية حقيقية مبنية على برامج و استراتيجيات الانفتاح على الاقتصاد العالمي ،الا انها لم تقاوم هيمنة قطاع المحروقات ، الامر الذي انعكس على التوازنات الداخلية و الخارجية و بتالي وضعية ميزان المدفوعات و فقراته .

سوف نحاول سرد تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري لفترة الدراسة ، والذي عرف وضعية غير مستقرة ، حيث انتقل فيها من الفائض الى العجز بداية من سنة 1994 و 1995 بسبب تهاوي سعر برميل النفط خلال تلك الفترة ، ليسجل تحسن ملحوظ سنة 2000 تزامنا و انتعاش أسعار النفط و بتالي ارتفاع الإيرادات (الصادرات) وتعظيم احتياطي الصرف، وفي سنة 2009 سجل الرصيد الكلي انخفاض بلغ 3,86 مليار دولار مقارنة بسنة 2008 التي بلغ فيها الرصيد 36,99 مليار دولار و يعود السبب الى تراجع الإيرادات النفطية و ارتفاع فاتورة الواردات ، ثم يتحسن نسبيا خلال فترة 2010 الى غاية 2013 ، ويعود العجز سنة 2014 و 2015 بسبب دائما تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية و قد بلغ في نهاية 2015 حوالي 27,5 مليار دولار مما تسبب في تآكل احتياطي الصرف الذي انتقل من 178,64 مليار دولار في نهاية 2014 الى 144,13 مليار دولار في ديسمبر 2015 ، وواصل تهاوي خلال نفس الفترة من سنة 2016 حيث بلغ عتبة 114,13 مليار دولار امريكي.

غير انه ابتداء من سنة 2018 تقلص العجز الى حدود 15,8 مليار دولار ثم 12,7 مليار دولار سنة 2020 بعد الانتعاش النسبي لسعر برميل النفط والتقليص من حجم الواردات كما ساهمت الية تخفيض العملة في ذلك فقد وصل سعر الصرف الى حدود 126,78 دج مقابل الدولار سنة 2020 وهو سعر صرف توازني مدعوم من تدخلات البنك المركزي نتيجة لتراجع سعر برميل النفط الى حدود 40,04 دولار للبرميل خلال نفس الفترة.

الشكل (2) : تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (1990. 2020)



3 - الدراسة القياسية

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على بيانات سنوية للفترة الممتدة (1990-2020) أي 31 مشاهدة، تم الحصول عليها من معطيات البنك الدولي، وكذا تقارير و النشرات الدورية لبنك الجزائر بالاستعانة ببرنامج Eviews 9 .

3 - 1 تقدير نموذج الدراسة :

اعتمدنا في دراستنا على منهجية أشعة الانحدار الذاتي (VAR) والتي تعطى بالصياغة النظرية للوظيفة الاقتصادية، على شكل معادلة تفسير سببي للظاهرة الاقتصادية ، و يعتبر سيمس أول من تبنى فكرة VAR ، و هي عبارة عن نظام لمجموعة متغيرات ، تعتبر كل متغيرة دالة خطية لقيمتها الماضية و قيم المتغيرات الأخرى .

سيتم اعتماد رصيد كل من ميزان المدفوعات (BP) كمتغير تابع ، و سعر الصرف الرسمي (TCH) في الجزائر كمتغير مستقل إضافة الى متغيرين مفسرين آخرين ، و هما على التوالي :

➤ متغير أسعار النفط الخام OIL.

➤ و متغير وهمي المتمثل في الازمة Dv crise.

نظرا لتأثيرهم على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات وعلى ضوء ما سبق نقوم بصياغة النموذج كالتالي:

$$BP = f(TCH, OIL, Dv Crise)$$

أولا : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

من الضروري التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة و للكشف عن اختبار جذر الوحدة سوف نعتمد على اختبار ديكي فولر المتطور ADF ، و النتائج المبينة في

الجدول (1) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند مستوى معنوية 1 %، 5%، 10%

الاختبارات / المتغيرات	المستويات		اختبار ADF			رتبة التكامل
			القاطع	القاطع و الاتجاه الزمني	بدونهما	
BP	0	at level	-1.5914 0.4745	-1.7425 0.7068	-1.6352 0.0953	I (1)
	1	1st difference	-5.6970 0.0001	-5.6593 0.0004	-5.7863 0.0000	
TCH	0	at level	-0.9699 0.7509	-3.4357 0.0701	3.02927 0.9989	I (2)
	1	1st difference	-3.8995 0.0059	-3.7906 0.0318	-3.0520 0.0035	
	2	2 nd difference	-6.9893 0.0000	-4.0750 0.0196	-7.1353 0.0000	
OIL	0	at level	-1.4530 0.5431	-1.3621 0.8515	-0.6278 0.4369	I (1)
	1	1st difference	-4.5417 0.0012	-4.5358 0.0059	-4.6254 0.0000	

المصدر : من إعداد الباحثين انطلاقاً من مخرجات برنامج Eviews9

من خلال نتائج الجدول نلاحظ ان السلاسل ليست متكاملة من نفس الدرجة حيث أن:

➤ سلسلة رصيد ميزان المدفوعات مستقرة عند مستوى الفروق الاول حسب اختبار ADF ، بدون قاطع وبدون

اتجاه زمني و بالتالي فهي متكاملة من الدرجة الاولى (1) I.

➤ سلسلة اسعار النفط الخام مستقرة عند مستوى الفروق الاول حسب اختبار ADF ، بدون قاطع وبدون اتجاه

زمني و بالتالي فهي متكاملة من الدرجة الاولى (1) I.

➤ سلسلة سعر الصرف الرسمي مستقرة عند مستوى الفروق الثاني حسب اختبار ADF ، بدون قاطع وبدون

اتجاه زمني و بالقاطع و بالتالي فهي متكاملة من الدرجة الثانية (2) I.

ثانياً: الدراسة القياسية لأثر سعر الصرف على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات

تحديد فترات الابطاء المثلى VAR Lag Order Selction Criterie

الجدول (2): نتائج اختبار تحديد فترات التباطؤ في نموذج الـ VAR

العنوان: العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات الجزائري دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1990_2020)

المؤلف (ين): لباح حميد / منصور عبد الكريم

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: BP TCH OIL DVCRISE
Exogenous variables: C
Date: 09/08/21 Time: 18:40
Sample: 1990 2020
Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-345.3851	NA	5522941.	26.87578	27.06933	26.93151
1	-247.9427	157.4070	10709.27	20.61098	21.57874	20.88966
2	-239.3725	11.20718	20958.49	21.18250	22.92448	21.68413
3	-220.3640	19.00848	21895.11	20.95108	23.46727	21.67565
4	-199.5946	14.37880	28504.80	20.58420	23.87461	21.53172
5	-124.2603	28.97473*	1299.609*	16.02003*	20.08465*	17.19049*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من مخرجات برنامج Eviews 9

أظهرت نتائج الاختبار أن عدد فترات التباطؤ المثلى هي 5 ، اعتماداً على معايير كل من أكايك (AIC) ، و شوارتز (SC) ، معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE) معيار هانان كوين (HQ) ، و ذلك باختيار الفترة التي تكون فيها أقل قيم مشاهدات.

ثالثاً: اختبار التكامل المشترك

- اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

من شروط إجراء هذا الاختبار أن تكون جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة عند نفس المستوى، وفي دراستنا هذه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة في مستوى واحد، فهي متكاملة من درجات مختلفة، لذا لا يمكننا تطبيق اختبار التكامل المشترك الذي يحدد العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل.

رابعاً: اختبار السببية لغرانجر (VAR Granger Causality)

الجدول (3) نتائج اختبار السببية لغرانجر

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 09/08/21 Time: 19:10
Sample: 1990 2020
Included observations: 29



Dependent variable: BP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
TCH	3.208626	2	0.2010
OIL	8.022563	2	0.0181
DVCRISE	0.985654	2	0.6109
All	9.826521	6	0.1322

Dependent variable: TCH

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
BP	0.509205	2	0.7752
OIL	4.828729	2	0.0894
DVCRISE	20.81169	2	0.0000
All	35.71926	6	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من مخرجات برنامج Eviews 9

السببية في الاقتصاد هي قدرة أحد المتغيرات في التنبؤ بمتغير آخر، حيث يركز على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها ومن خلال السببية لفرانجر وحسب النتائج الموضحة في الجدول (3-3) من خلال مخرجات إيفيوز.

الحالة الأولى: عند اتخاذ متغير ميزان المدفوعات كمتغير تابع:

- أسعار النفط تتسبب في تغير رصيد ميزان المدفوعات عند مستوى معنوية 5%.

الحالة الثانية: عند اتخاذ متغير سعر الصرف كمتغير تابع:

- أسعار النفط له أثر سببي في تغير سعر الصرف في الجزائر.
- المتغير الوهمي الازمة المالية (DVCRISE) له اثر سببي في تغير سعر الصرف.

خامساً: تقدير النموذج

$$\begin{aligned} BP = & 0.353576451988*BP(-1) - 0.342556722519*BP(-2) + 0.533953449343*BP(-3) + 0.0474714751799*BP(-4) - \\ & 0.264697734681*BP(-5) - 0.87306818908*TCH(-1) + 0.674371619822*TCH(-2) - 1.24942044481*TCH(-3) - \\ & 0.285767476755*TCH(-4) + 1.55587506083*TCH(-5) - 0.205966562164*OIL(-1) + 0.254384198089*OIL(-2) - \\ & 0.555310490087*OIL(-3) - 0.140887712475*OIL(-4) + 0.529318247746*OIL(-5) - 8.6487788038*DVCRISE(-1) \\ & + 1.11048751947*DVCRISE(-2) - 6.9121551088*DVCRISE(-3) + 12.5194730581*DVCRISE(-4) + \\ & 4.26997449158*DVCRISE(-5) + 35.4667627569 \end{aligned}$$

R-squared	0.910866
Adj. R-squared	0.554331
F-statistic	2.554774
Durbin-Watson stat	2.463909

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من مخرجات برنامج Eviews 9

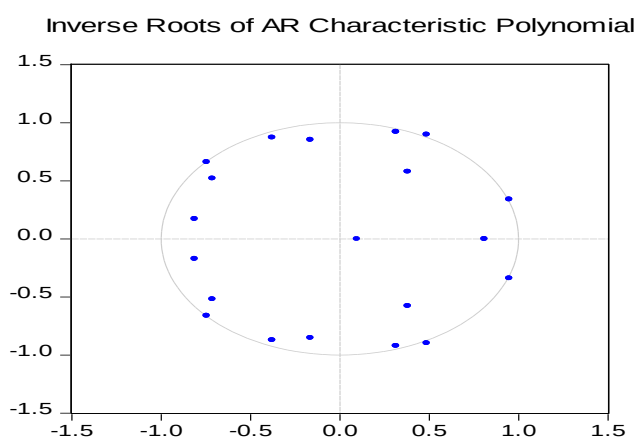
5-1: التقييم الاحصائي للنموذج

ان قيمة معامل التحديد $R^2 = 91.08$ هي مقبولة وتدل على الارتباط القوي بين المتغيرات: الرصيد الكلي لميزان المدفوعات كمتغير تابع وسعر الصرف واسعار النفط والمتغير الوهمي المتمثل في الازمة المالية، كمتغيرات مفسرة. بلغ معامل التحديد المصحح $Adj. R^2 = 55.43$ مما يدل على ان القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة بلغت 55.43 % و بالباقي يرجع الى متغيرات اخرى مفسرة لها اثر على ميزان المدفوعات لم تدرج في النموذج. كما ان قيمة احصائية فيشر ($F_c < F_t$) أي ($2.55 < 4.25$) وهذا يدل على أنه ليس للنموذج معنوية إحصائية . قيمة داربين واتسون $DW=2.46$ تدل على انه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الاخطاء.

5-2 إختبار استقرارية النموذج

يؤدي عدم إستقرارية النموذج الى الوصول الى نتائج مضللة وبالتالي غير صحيحة وعلى هذا الاساس لابد من إجراء اختبار الإستقرارية والذي يوضح لنا كما هو مبين في الشكل (3- 1) أن معظم الجذور تقع داخل الدائرة الاحادية، مشكلة عدم تجانس التباين.

الشكل (3) : إختبار استقرارية نموذج الرصيد الكلي لميزان المدفوعات



المصدر : من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برنامج Eviews 9

5-3 التفسير الاقتصادي للنموذج

هناك علاقة طردية بين الرصيد الكلي لميزان المدفوعات عند قيم التباطؤ التالية: الأولى، الثالثة و الرابعة، و هذا يعني في حالة ارتفاع الرصيد لسنة ما ب 1%، يقابله ارتفاع بما مقداره 35.35 % ، 53.39 % ، 04.47 % ، لتصبح العلاقة عكسية في السنة الثانية و الخامسة و هذا يرجع بالأساس الى الاختلال في رصيد النهائي لميزان المدفوعات الجزائري.

- هناك علاقة سببية عكسية بين سعر الصرف والرصيد الكلي لميزان المدفوعات في المدى القصير وهي بذلك لا توافق منطق النظرية الاقتصادية وتثبت صحة فرضية الدراسة، حيث ان ارتفاع سعر الصرف الرسمي أي انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي الى تحسن وارتفاع في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات ابتداء من قيم التباطؤ الثالثة والخامسة حسب نتائج الدراسة.

- هناك علاقة طردية بين اسعار البترول والرصيد الكلي لميزان المدفوعات في المدى البعيد، وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية ويثبت صحة الفرضية، حيث عند ارتفاع اسعار النفط (الصادرات) يرتفع بذلك الرصيد النهائي لميزان المدفوعات، وهذا راجع بالأساس الى طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي، لتتحول الى علاقة عكسية في المدى المتوسط والقصير ناتجة عن ازمات انخفاض اسعار النفط.

- هناك علاقة عكسية بين المتغير الوهمي (الازمة المالية العالمية) و المتغير التابع للرصيد الكلي لميزان المدفوعات في المدى القصير و هو يوافق النظرية الاقتصادية و يثبت صحة فرضية الدراسة، غير انه في المدى المتوسط و الطويل تصبح العلاقة طردية والسبب في ذلك راجع الى تعافي الاقتصاد الجزائري من الازمة النفطية، و انتعاش الاقتصاد بسبب الاصلاحات الاقتصادية.

سادسا: تحليل التباين: ان تحليل التباين يبين العلاقة بين متغيرات الدراسة و التأثير المتبادل بين هاته المتغيرات من خلال تحديد مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير و الذي يعود الى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه و باقي المتغيرات الاخرى .

الجدول (4) تحليل التباين للرصيد النهائي لميزان المدفوعات

Period	S.E.	BP	TCH	OIL	DVCRISE
1	10.76212	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	11.95395	92.39308	6.343820	0.930740	0.332359
3	11.95746	92.35717	6.376772	0.932059	0.334003
4	12.27382	87.70398	6.064963	5.910856	0.320206
5	13.55903	73.44424	5.111987	21.01420	0.429575
6	14.44207	68.41697	10.37216	20.64433	0.566541

العنوان: العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات الجزائري دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1990_2020)

المؤلف (ين): لباح حميد / منصوري عبد الكريم

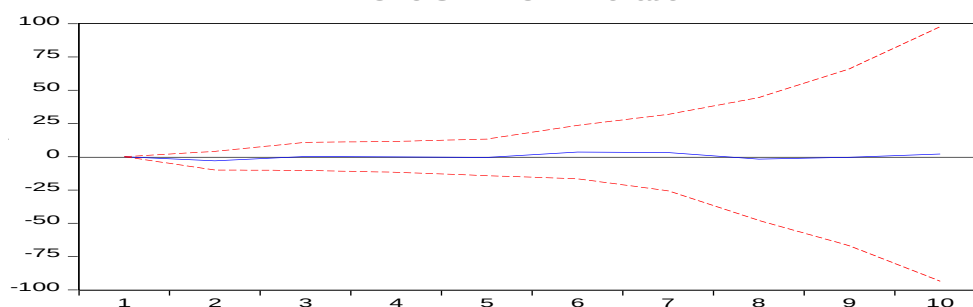
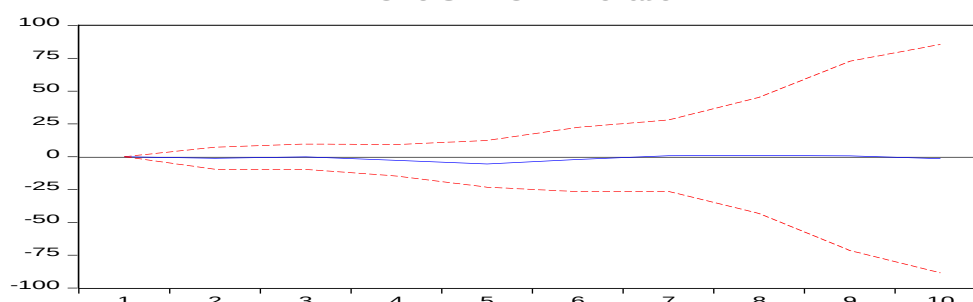
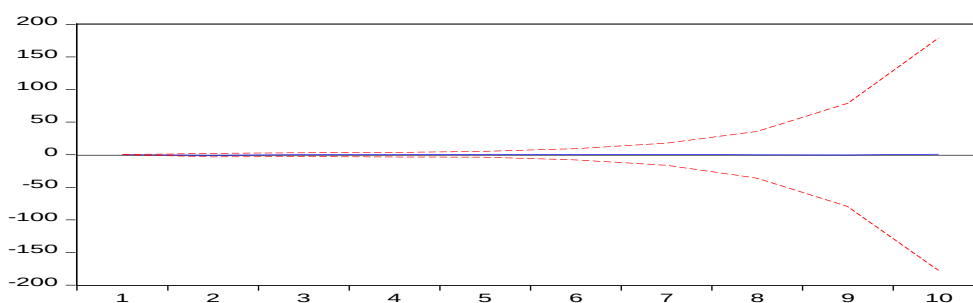
7	15.03000	66.12563	13.83605	19.33335	0.704973
8	15.16516	64.95220	14.92984	19.41956	0.698406
9	16.22315	69.07177	13.11850	17.13085	0.678870
10	18.14497	73.11974	11.79701	14.36658	0.716673

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من مخرجات برنامج Eviews 9

توضح نتائج تحليل التباين للرصيد النهائي لميزان المدفوعات حسب الجدول أعلاه ، أن 100% من خطأ التنبؤ في تباين الرصيد خلال الفترة الاولى تنسب للمتغير نفسه ، غير انه في الفترة الثانية فإن 92,39% من خطأ التنبؤ ترجع للمتغير نفسه في حين يساهم متغير سعر الصرف ب 6,34% و اسعار البترول ب 0,93% و المتغير الوهمي (الأزمة) ب 0,33% ، و يستمر هذا التقلب في النسب الى غاية السنة العاشرة ليصبح 73,11% للمتغير نفسه ، 11,79% لسعر الصرف و 14,36% لأسعار البترول ، و 0,71% للمتغير الوهمي ، و من خلال هذا التحليل نجد ان نسب مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير خطأ التنبؤ للرصيد النهائي لميزان المدفوعات لفترة مستقبلية تقدر بعشر سنوات كانت قوية نوعاً ما بالنسبة للمتغيرين سعر البترول و سعر الصرف و ضعيفة بالنسبة للمتغير الوهمي المتمثل في الازمة .

سابعا: تحليل دوال الاستجابة الدفعية: سنحاول تحليل نتائج حدوث صدمة في سعر الصرف، اسعار البترول ومتغير الأزمة، بمقدار انحراف معياري واحد على الرصيد النهائي لميزان المدفوعات و مدى استجابته لهذه الصدمات خلال فترة تنبؤية مدتها عشر سنوات كما هو في الشكل (2-3).

الشكل (4) : نتائج دوال الاستجابة الدفعية

Response of BP to Cholesky
One S.D. TCH InnovationResponse of BP to Cholesky
One S.D. OIL InnovationResponse of BP to Cholesky
One S.D. DVCRIS Innovation

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من مخرجات برنامج Eviews 9

. أثر صدمة في سعر الصرف: ان الصدمة الهيكلية بمقدار انحراف معياري واحد في سعر الصرف، تقابلها استجابة سلبية ابتداء من السنة الثانية التي تلي الصدمة حيث تؤدي الى انخفاض في الرصيد النهائي لميزان المدفوعات ب 3 % و تتوالى الاستجابة السلبية في الانخفاض في الامد المتوسط و البعيد الى 0,50 % في السنة الخامسة ثم تتحول الى استجابة ايجابية السنة السادسة و السابعة باستثناء السنة الثامنة و التاسعة التي عرفت انخفاضا بلغ على التوالي: 1,8 % ، 0,4 % لتتحول الى استجابة ايجابية في السنة العاشرة ب: 2,1 %.

. أثر صدمة في أسعار النفط: ان الصدمة الهيكلية بمقدار انحراف معياري واحد في أسعار النفط، تقابلها استجابة معنوية سلبية ابتداء من السنة الثانية التي تلي الصدمة حيث تؤدي الى انخفاض الرصيد الكلي لميزان المدفوعات ب 1,2 %

لنتوالى الاستجابة السلبية في الانخفاض الى غاية السنة السادسة التي بلغت 2,1 % لتتحول الى استجابة ايجابية في الالمد البعيد ابتداء من السنة السابعة الى 0,8% لتصبح استجابة معنوية سلبية في السنة العاشرة ب 1,5% .

. أثر صدمة الأزمة المالية: ان الصدمة الهيكلية بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير الوهمي الأزمة المالية، تقابلها استجابة معنوية موجبة ابتداء من السنة الثانية التي تلي الصدمة حيث تؤدي الى ارتفاع الرصيد النهائي لميزان المدفوعات ب 2 % والى غاية السنة العاشرة حيث بلغت 1 %.

4-خاتمة:

عملت الجزائر على معالجة الاختلالات الهيكلية والدورية لميزان المدفوعات من خلال آلية سعر الصرف وعن طريق التدخلات المباشرة للبنك المركزي معتمدة على احتياطي الصرف وسياسة تخفيض العملة، الا أنها راهنت على الجزء العلوي لميزان المدفوعات ممثلا في الحساب الجاري وأهملت الجزء السفلي والمتمثل في ميزان حركة رؤوس الاموال وقد أصبح هذا الاخير يحظى باهتمام كبير من صناع القرار في الاقتصاديات المتطورة.

ويعد سعر الصرف في الجزائر كابحا وممتصا للصدمات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، وفي ظل اعتماد اقتصاد البلد وبصفة شبه كلية على عائدات المحروقات، ومع التدهور المفاجئ لأسعار البترول من حين لآخر، أدت إلى دخول الجزائر في أزمات اقتصادية وعرف ميزان المدفوعات عجزا مع مطلع التسعينات وفي الفترة الاخيرة منذ سنة 2014، وفي محاولة منا لمعرفة العلاقة الديناميكية لسعر صرف الدينار الجزائري ومدى تأثير تقلباته على أرصدة ميزان المدفوعات، ومن خلال الاختبارات القياسية توصلنا إلى النتائج التالية:

✚ ان التغيرات في اسعار الصرف لا تؤثر في تحسن الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في المدى القصير وانما تظهر في المدى البعيد.

✚ ان استقرار سعر الصرف يؤدي الى استقرار الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في الالمد البعيد، حيث أظهرت نتائج تحليل التباين أن سعر الصرف يساهم ب 11,79% في تفسير خطأ التنبؤ بالرصيد الكلي لميزان المدفوعات.

✚ عرف الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في المدى المتوسط فائضا يرجع بالأساس لانتعاش سوق النفط، وهذا ما أثبتته اختبار تحليل التباين حيث ساهم ب 14,36% في تفسير خطأ التنبؤ به.

✚ تعرض الاقتصاد الجزائري لجملة من الازمات والصدمات (تقلبات اسعار النفط، جائحة كورونا) أثرت على التوازنات الاقتصادية الكلية نظرا لطابع الاقتصاد الريعي للبلد.

التوصيات: على ضوء النتائج التي توصل اليها البحث، نقترح مجموعة من التوصيات اهمها:

- إيلاء أهمية للبعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية.
- ضرورة إعطاء أهمية للجزء السفلي لميزان المدفوعات والمتمثل في حركة رؤوس الأموال باعتباره توجه حديث في المالية الدولية.
- تهيئة الظروف للانفتاح الاقتصادي الفعلي على العالم الخارجي لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر وتدفق رؤوس الاموال الاجنبية.
- ضرورة ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- تفعيل السوق المالي والاستثمار في المحفظة المالية وسوق العملات الاجنبية.
- ضرورة اجراء اصلاحات جذرية تهدف الى احتواء السوق الموازية للصرف والحد من المضاربة على العملة المحلية.

5-قائمة المراجع:

المؤلفات :

1. Avoyo, p. (1993 , P 53),Finance applique, Dunor ,Paris france.

الاطروحات :

2. سومية ,ز (2004) ، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة(1970- 2014) ، رسالة ماجستير غير منشورة .الجامعة الاردنية ص30 .
3. طارق بش(2009) ، اثر تغير أسعار الصرف على القوائم المالية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ص20 .
4. كمال ا. (2006) ، اثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات ، حالة الجزائر رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة سعد دحلب ، الجزائر .

المقالات :

5. الدليمي ,ع (2019)، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف و الميزان التجاري العراقي :دراسة قياسية .مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية ، ص60.

6. المجيد، ع. ع (2017)، أثر تغيرات سعر الصرف على ارصدة ميزان المدفوعات الجزائري - دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة (1990-2015)، مجلة اقتصاديات المال و الاعمال. JFBE, 175.
7. راتول، م (2006)، الدينار الجزائري بين اسلوب المرونات و اعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4 سكيكدة، ص245.
8. راتول، م (2006)، مرجع سابق. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، سكيكدة، الجزائر، ص245.
9. قسول، ف. (2017)، تطور نظرية تحديد سعر الصرف الحقيقي على المدى الطويل و المتوسط و القصير، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي الجزائر، العدد الثامن، ص 911.
10. صرارمة عبد الوحيد، بعلول نوفل (2018). قياس العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات -دراسة حالة مجموعة من الدول العربية خلال الفترة 2000-2016. *Journal of Finance & corporate governance*.
11. طوير امال، مختاري عبد الجبار (2021). اثر سعر الفائدة، معدل التضخم، سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر باستخدام نموذج ARDI للفترة ما بين 1980-2018. *مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال*.
12. قهواجي مليكة، مكيدش محمد (2021). اثر سعر الصرف ومعدل الفائدة على ميزان المدفوعات في الجزائر. *مجلة الاقتصاد الجديد*.

13. FATHIMA THAHARA, FATHIMA RINOSHA, FATHIMA SHIFANIYA. (2021). The Relationship between Exchange Rate and Trade Balance: Empirical Evidence from Sri Lanka. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*.

مواقع الانترنت:

1. Banque d'Algerie, "marche des change " reglement de la banque d'algerie N° 95 _ 08 du 23 décembre 1995", PP1_ 2. (1995, 12 23). Consulté le 09 15, 2021, sur www.Droit_A_frique.com